العدد 1518 - السنة الخامسة
الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1434 - الموافق 26 مارس 2013
Tuesday 26 March 2013 - No.1518 - 5th Year

قال إن حكومته «تقف وراء تفجيرات بغداد بفكرها الطائفي»

بغداد: السعدي يتهم المالكي بـ«استحلال دماء العراقيين» .. والصدر يقول لا للتدخل الأمريكي

الصدر

السعدي

بغداد - «وكالات»: أصدر الشيخ عبدالملك السعدي، أحد أبرز رجال الدين السنة في العراق بيانا هاجم فيه الحكومة العراقية ورئيسها نوري المالكي، متهما إياها بالوقوف خلف تفجيرات بغداد و«استحلال دماء العراقيين بفكرها الطائفي»، كما دعا كافة العراقيين إلى الالتحاق بساحات الاعتصام.

وقال السعدي، في بيان نشره على موقعه الإلكتروني الخاص وحمل الرقم «17» على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها مناطق سنية ضد الحكومة إن «أشد أنواع الظلم ما يحصل من الحكام على شعوبهم»، مضيفا أن أولئك الحكام «سمحوا لأنفسهم بظلم شعوبهم اعتقالا وقتلا وتعذيبا وتهميشا وإقصاء وإعداما وسرقة مستجيبين في ذلك لأسيادهم الذين نصبوهم وأيدوهم من خارج العراق طمعا في المناصب والأموال».

واتهم البيان حكومة بغداد بـ«ظلم العراقيين عامة، وتركيز ظلمها على شريحة معينة من الشعب» وحدد بين تلك «المظالم» مضايقة المعتصمين وفتح النار عليهم وتنفيذ «إعدامات سياسية طائفية»، وأضاف: «نفذت الحكومة العراقية تفجيرات إجرامية في بغداد وسائر مدن العراق الأخرى»، متذرعة بأن ذلك من عمل القاعدة أو من جهات أخرى، «ونصبت العداء لرموز أهل السنة من السياسيين وغيرهم بتدبير المكايد ضدهم للنيل منهم» على حد تعبيره.

وأشار البيان إلى غياب التوازن الطائفي في الأجهزة الرسمية «ليطغى مذهب واحد على المذاهب العراقية الأخرى»، إلى جانب اتهام الحكومة بـ«التصفية الجسدية باغتيال العلماء والدعاة والأئمة والخطباء وشيوخ العشائر والشخصيات المؤثرة في المجتمع العراقي من أبناء السنة». وختم السعدي بدعوة العراقيين جميعا إلى «الالتحاق بساحات الاعتصامات والمشاركة فيها»، مؤكدا أن الحساب «قادم عاجلا أم آجلا».

ويعتبر السعدي أحد أبرز رجال الدين السنة في العراق، وكان قد قرر العودة إلى البلاد قبل أسابيع مع انطلاق الحراك الشعبي في المناطق السنية شمال وغربي البلاد، من جانبه دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر أمس القوى السياسية في العراق إلى الحوار بعيدا عن التدخل الخارجي، وذلك بعد لقاء وزير الخارجية الأميركي جون كيري برئيس الوزراء نوري المالكي أمس الأول في بغداد حيث بحثا عددا من القضايا الداخلية والأزمة السورية.

وغداة هذا اللقاء والزيارة غير المعلنة التي قام بها كيري، قال الصدر في بيان صحفي أمس «ندعو الجميع إلى الحوار بعيدا عن أي تدخل خارجي مطلقا، وإعادة اللحمة الوطنية ومحاولة الجلوس على طاولة حوار مع الجميع».

وأضاف أن «المرجعية الشيعية والشركاء بالعملية السياسية وجهات شعبية والأمم المتحدة رفضت تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في الموصل والأنبار، ولا داعي لتدخل وزارة الخارجية الأميركية بالشأن العراقي المستقل».

وكان كيري قد دعا في مؤتمر صحافي ببغداد الفصائل السنية والشيعية والكردية إلى الالتزام بالعملية السياسية، حيث يتعرض التوازن الطائفي غير المستقر بالبلاد لضغط متزايد بسبب الصراع في سوريا.

وقال كيري «عندما يكون التوافق غير ممكن يتعين على المستائين عدم الانسحاب من المنظومة، يجب ألا ينسحبوا، وكذلك يجب على أولئك المسؤولين عدم تجاهل أو رفض وجهة نظر الآخرين». وأجرى كيري محادثات مع ممثلين للطوائف الثلاث، ومن بينهم رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي. وتحدث هاتفيا مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الذي تمضي حكومته قدما في خطط لإنشاء خط أنابيب تفطي إلى تركيا، تخشى واشنطن من أن يؤدي إلى تقسيم العراق.

وذكر مسؤول أميركي أن كيري طلب أيضا من المالكي والحكومة العراقية، خلال المحادثات، إعادة النظر في قرار تأجيل الانتخابات المحلية في محافظتي الأنبار ونينوى اللتين تقطنهما أغلبية سنية.

على الجانب العراقي، قال النواب أسامة النجيفي بعد لقائه كيري، إنه أكد له أن قرار تأجيل الانتخابات في نينوى والأنبار «يعد خرقا قانونيا يتنافى مع الدستور ومبادئ التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق».

وأضاف أن «الأسباب التي تم بموجبها التأجيل لم تكن مقنعة تماما، فالظروف الأمنية التي صاحبت الانتخابات الماضية والتي سبقتها كانت أسوأ بكثير من الآن، كما أن الأوضاع الأمنية في بغداد شهدت هذه الفترة تردياً غير مسبوق، ولكن قرار التأجيل طال نينوى والأنبار فقط، لذلك نحن نرى أن القرار سياسي بامتياز». وأجلت الحكومة الأسبوع الماضي الانتخابات التي كانت مقررة يوم 20 أبريل المقبل لنحو ستة أشهر، بسبب ما قالت إنه المخاطر التي تهدد العاملين بالانتخابات والعنف هناك، في خطوة تعتقد واشنطن أنها تزيد التوتر. ويتظاهر آلاف المحتجين السنة ضد المالكي منذ ديسمبر الماضي، ويدرس البرلمانيون الأكراد خياراتهم بعد أن أقر البرلمان ميزانية عام 2013 دون مشاركتهم.

رؤية اقتصادية تتضمن تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم

صنعاء: مؤتمر الحوار يدرس تطبيق النظام اللامركزي في السلطة

صنعاء - «وكالات»: تعتزم الحكومة اليمنية تقديم رؤية اقتصادية إلى مؤتمر الحوار الوطني المنعقد حاليا، وتتضمن تقسيم اليمن إلى أقاليم اقتصادية على أساس النظام اللامركزي، وذلك لمناقشة الرؤية وإقرارها بصورة نهائية.

وقال وزير الصناعة والتجارة اليمني المكلف بإعداد الرؤية سعد الدين بن طالب إن الرؤية -التي ستقدم الحكومة مسودتها الأولية للمؤتمر الأسبوع المقبل- تسعى إلى منح هذه الأقاليم استقلالية كاملة في إدارة الاقتصاد، بما في ذلك الموارد الطبيعية.

وأوضح بن طالب أن الرؤية التي سيتم الانتهاء منها في منتصف أبريل المقبل حصيلة ستة شهور من اللقاءات مع خبراء في جميع المحافظات، وهي مستوحاة من تجارب دول تأخذ بهذا النظام كالهند وسويسرا والإمارات، لافتا إلى أنها راعت الانسجام التام في التوزيع بين الأقاليم المقترحة للتقسيم.

وحول كيفية تقسيم الأقاليم، قال الوزير اليمني «تمت مراعاة عدم الخلط بين محافظة شمالية وأخرى جنوبية، بحيث يقسم الجنوب إلى إقليمين، الأول يشمل المحافظات الشرقية والآخر يضم المحافظات الغربية، بينما يقسم الشمال إلى أربعة أقاليم»، مؤكدا أن الهدف من هذه الرؤية رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق تنافس حقيقي بين المحافظات، ليتحول اليمن من دولة ريعية تعتمد على النفط إلى دولة تسعى لجذب الاستثمارات.

■ بن طالب: تمت مراعاة عدم الخلط بين محافظات الشمال والجنوب

وأشار الوزير اليمني إلى أن «المركز سيحصل على نسبة من الثروات الطبيعية من الإقليم المحلي بقدر نسبة مساهمته في الخدمات السيادية التي يقدمها مثل الدفاع والخارجية وغيرها، أما الخدمات الأخرى فيقدمها الإقليم المحلي من خلال استخدام الموارد المحلية أو الموارد المقدمة من المركز».

وتوقع اقتصاديون أن تحدث الرؤية تغييرا حقيقيا في الجانب الاقتصادي والنظام السياسي ككل، لكونها ستعزز قيم الحكم الرشيد، لكنهم ربطوا نجاحها بمدى تطبيقها بجميع شروطها. وقال رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر -وهو أحد أعضاء الفريق الذي أعد الرؤية- إن الهدف منها هو تبني رؤية اقتصادية جديدة للحكومة، من أجل جعل كل إقليم يمتلك مقومات الاستدامة الاقتصادية.

وشدد نصر -في حديث للجزيرة نت- على «ضرورة إعطاء الأقاليم الاقتصادية فرصة أكبر لتطوير مواردها والاتفاق على الأشياء الضرورية، مع التركيز على مصادر القوة والعمل على تنميتها». وتوقع أن «يؤدي تطبيق الرؤية إلى السماح للناس بممارسة مبدأ المشاركة في صناعة القرار وتعزيز قيم الشفافية والحكم الرشيد». ومع ذلك، أشار إلى أن الكلمة الفصل تبقى لمؤتمر الحوار الذي سيتسلم تقريرا أوليا عن الرؤية بغية الاطلاع عليها ومناقشتها قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها. من جهة أخرى، اقترح أستاذ المحاسبة في جامعة صنعاء محمد علي جبران تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم، يراعى فيها التوزع السكاني والجغرافي، بحيث يكون لكل إقليم برلمان محلي منتخب وحكومة محلية.

واشترط جبران أن يتم قبل ذلك «تحديد الأدوار بين الإدارة المركزية والمحلية استنادا إلى أسس تبرر تطبيق نظام الفدرالية المالية، بما في ذلك كيفية تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بين أقاليم اليمن المختلفة، وبين أفراد المجتمع».

وعن مبررات تطبيق هذا النموذج، أوضح جبران أن تقييم تجربة الحكم المحلي تشير إلى فشل هذا النظام في تحقيق الأهداف المنوطة به، وتحوله إلى أهم مراكز الفساد في اليمن، معتبرا الأساس في نظام الحكم الفدرالي هو توزيع السلطات والاختصاصات في شأن إدارة الحكم وتقديم الخدمات بين مستويات الحكم. ولخص مميزات تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية في كونها «تحقق عدة أهداف أهمها الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتنمية المحلية والوحدة الوطنية وتحقيق الكفاءة الإدارية، ناهيك عن تطويرها لوظيفة الدولة من دولة حفظ الأمن والنظام العام وجباية الضرائب إلى دولة الرفاهية». وعما إن كان تطبيق هذا النظام سيهدد وحدة البلاد، أشار جبران إلى أنه «بعد استعراض تجارب 25 دولة تحكم بنظام الفدرالية، وتمثل 40% من سكان العالم، اتضح أن وحدتها الوطنية لم تتأثر كما يدعي المحاربون للحكم المحلي الكامل الصلاحية، ومن أجل يمن مستقر وآمن يجب السير على نهج تلك الدول».

الأسعد يفقد قدمه اليمني.. واستهداف مقر الأسد بـ«مورتر»

سوريا: الخطيب المستقيل يخاطب القمة العربية... والمعارضة تتهم النظام باستخدام الكيماوي

■ «الائتلاف» يرحب بمنحة مقعد سوريا في الجامعة

جانب من اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدوحة

عواصم - «وكالات»: قال رئيس الائتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب المعارض المستقيل إنه سيلقي كلمة باسم الشعب السوري في القمة العربية التي تستضيفها قطر اليوم الثلاثاء، بعد نفيه في وقت سابق الربط بين استقالته واختيار غسان هيتو لرئاسة الحكومة المؤقتة.

وأضاف الخطيب على حسابه الخاص بموقع تويتر أن هذا الأمر لا علاقة له باستقالته والتي قال إنها ستناقش في وقت لاحق.

وكان الخطيب نفى في وقت سابق الربط بين تقديم استقالته وبين اختيار غسان هيتو رئيسا للحكومة المؤقتة. وأرجع السبب الرئيس لاستقالته إلى تقاعس المجتمع الدولي عن ما يجري في سوريا. وانتقد الخطيب -في تصريحات للجزيرة عبر الهاتف من القاهرة- الموقف الدولي مما يجري في سوريا، وقال «كل ما هو حاصل عبارة عن مؤتمرات ووعود، والمجتمع الدولي يتفرج على شعب يذبح يوميا ولا يتخذ موقفا من ذلك».

واستغرب الخطيب عدم صدور قرار من المجتمع الدولي يسمح للشعب السوري بالدفاع عن نفسه، وقال «هناك من يريد محاولة حصار الثورة والسيطرة عليها». وأضاف «من هو مستعد لطاعة بعض الجهات الدولية سوف يدعمونه، ومن يأبى فله التجويع والحصار».

ونفى الخطيب وجود أي خلافات على الإطلاق بينه وبين رئيس الحكومة السورية المؤقتة غسان هيتو. كما نفى أي علاقة لاختيار هيتو لرئاسة الحكومة المؤقتة باستقالته، وقال «ليس هناك أي ارتباط، ومن روج لذلك هم بعض المعارضين، وقد روجوا لذلك بطريقة لئيمة».

وأوضح أنه سيتابع الأمور الإجرائية في الائتلاف، مشيرا إلى أن موضوع البت في استقالته عائد للاجتماع المقبل للائتلاف.

وقد رفض الائتلاف الوطني استقالة رئيسه، وقال عضو بالائتلاف -رفض كشف اسمه- إن «أعضاء الهيئة العامة للائتلاف الوطني السوري لم يقبلوا بعد هذه الاستقالة، وعدد منهم طلب من السيد الخطيب العودة إلى عمله». كما أعرب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن أسفه لاستقالته. وكان الخطيب كتب رسالة إلى الشعب السوري على صفحته على موقع فيسبوك قائلا «كنت قد وعدت أبناء شعبنا العظيم وعاهدت الله أنني سأستقيل إن وصلت الأمور إلى بعض الخطوط الحمر، وإنني أبر بوعدي اليوم وأعلن استقالتي من الائتلاف الوطني».

في غضون ذلك رحب الائتلاف الوطني السوري المعارض بتوصية مجلس وزراء الخارجية العرب منح الائتلاف مقعد سوريا في الجامعة العربية. وأكد الائتلاف في بيان على موقعه الإلكتروني التوصية بمنحه المقعد بأنها تمثل مكسبا مهما للثورة السورية «وخطوة رئيسية على طريق تحقيق أهدافها». وشكر الائتلاف بالبيان «الدول العربية الشقيقة التي دعمت هذا الموقف، ونخص بالشكر المملكة العربية السعودية ودولة قطر وكل دول الخليج العربي التي لم تتوان يوما عن دعم الشعب السوري، والوقوف معه في هذه اللحظة التاريخية الفاصلة التي يعيشها».

ويأتي الترحيب رغم تواتر الأخبار بأن اجتماع الوزراء أمس لم يحسم منح المقعد للمعارضة السورية وسط معارضة السودان والجزائر والعراق ولبنان. وصرح وزير خارجية مصر محمد كامل عمرو أمس الأول بأن «الجامعة العربية اتخذت قرارا بشأن تمثيل المعارضة في قمة الدوحة في الاجتماع الذي عقد في 6 مارس بالقاهرة»، مضيفا أنه تم التوجيه الدعوة للائتلاف لتشكيل هيئة تنفيذية للتمثيل الشعب السوري، وهو ما تم بالفعل، وستكون هي الممثل وتشغل مقعد سوريا في القمة». ميدانيا قال مسؤول تركي أمس إن العقيد رياض الأسعد مؤسس الجيش السوري الحر المعارض أصيب في انفجار بسوريا مساء الأحد وهو يعالج الآن في تركيا. وأضاف لرويترز ان إحدى ساقي الأسعد بترت نتيجة للانفجار إلا أن اصابته لا تمثل خطرا على حياته. وذكرت مصادر من المعارضة السورية أن الأسعد أصيب في انفجار سيارة ملغومة في مدينة الميادين جنوبي دير الزور في شرق سوريا. وأكد المنسق الإعلامي والسياسي في الجيش السوري الحر لؤي المقداد أمس أن حالة قائد الجيش السوري الحر العقيد رياض الأسعد مستقرة، وأنه يستكمل علاجه في مستشفى بتركيا. وأوضح المقداد أنه جرى استهداف سيارة الأسعد بقنبلة عبر قاذف عن بعد في حين حلقت ثلاث طائرات تابعة للنظام كي تستكمل قصف موكبه أو حين نقله إلى مستشفى ميداني، وهو ما لم يحدث. وأكد أن النظام يتصور أنه بقتل القائد الأسعد سينهي الثورة، مشددا على أن الثوار كلهم بانوا قادة. وكان ممثل اتحاد تنسيقيات الثورة في دير الزور البراء هاشم قد أوضح أن الأسعد أصيب بعد أن ألقيت قنبلة من داخل سيارة على سيارته أثناء قدومها إلى دير الزور، مضيفا أن المجلس العسكري بالمحافظة لم يكن على علم بقدوم الأسعد.

■ سقوط بلد اليادودة بيد المعارضة بعد حصار الأيام الثلاثة

معاذ الخطيب

وأكد هاشم أن الأسعد أصيب في قدميه، وأن قدمه اليمنى بُترت جراء الانفجار وفق ما أعلنته هيئة أركان الجيش الحر بالمحافظة. وأضاف أن الأسعد وباقي المصابين يخضعون الآن للعلاج.

يُذكر أن العقيد الأسعد كان من أوائل العسكريين الذين انضموا إلى الثورة منتصف عام 2011، وكان قد التحق بعد انشقاقه بـ«حركة الضباط الأحرار» التي أطلقها المقدم المنشق حسين هرموش في جسر الشغور، ثم أعلن لاحقا تشكيل الجيش السوري الحر الذي اختير بعد ذلك قائدا له.

الى ذلك قال ناشطون من المعارضة السورية أمس أن القوات السورية أطلقت ما وصفوه بأسلحة كيماوية من منصات صواريخ على مقاتلي المعارضة الذين يحاصرون قاعدة للجيش في بلدة عدرا على أطراف دمشق مما أدى الى مقتل اثنين من المقاتلين وإصابة 23.

«نيويورك تايمز»: تركيا ودول عربية تكثف تسليحها للجماعات المسلحة... بمساعدة الـ«سي آي إيه»

واشنطن - «وكالات»: قالت صحيفة نيويورك تايمز إن تركيا وبعض الدول العربية، وبمساعدة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» زادت كثيرا وتيرة مساعداتها العسكرية للمعارضة السورية المسلحة خلال الأشهر الأخيرة.

وأوضحت الصحيفة أن المعلومات التي جمعتها من بيانات الحركة الجوية والمقابلات مع المسؤولين في عدة دول، وتصريحات قادة المعارضة، أن نقل الأسلحة جوا للمعارضة السورية والذي بدأ في وقت مبكر العام الماضي استمر متقطعا خلال الخريف المنصرم، وبدأ فجأة يتسع كثيرا أواخر ديسمبر الماضي. وأضافت أن الدول التي تقدم المساعدات العسكرية للمعارضة السورية تقوم بشراء الأسلحة من كرواتيا في الغالب، وتنقلها إلى مطارات محددة في تركيا والأردن. وأشارت إلى أن مشاركة «سي آي إيه» في عملية نقل الأسلحة وتوزيعها، رغم رفض إدارة الرئيس باراك أوباما تقديم مساعدات عسكرية، تشير إلى أن واشنطن راغبة في مساعدة حلفائها لتقديم الأسلحة للمعارضة السورية.

وذكرت الصحيفة أن دور «سي آي إيه» يقتصر على المساعدة في شراء الأسلحة والمساعدة في توزيعها على مجموعات مختارة، وقالت إن شحنات الأسلحة تلقي الضوء على التنافس الحاد في محاولة تشكيل مستقبل سوريا بين الدول السنية العربية وإيران. ونسبت لشخصيات سورية معارضة وأعضاء بالكونغرس الأميركي قولهم إن توريد الأسلحة الروسية والإيرانية للنظام السوري جعل تسليح المعارضة أمرا ضروريا وملحا. ونقلت عن هغ غريفيدس من معهد أستوكهولم لأبحاث السلام العالمي قوله إن التقديرات المتواضعة تشير إلى وصول 3,500 طن من الأسلحة للمعارضة السورية. وأضاف أن كثافة ووتيرة هذه الشحنات تدل على وجود عملية سرية للنقل العسكري ذات تخطيط وتنسيق جيدين. وأوضحت الصحيفة أن تدفق الأسلحة إلى المعارضة السورية خلال الشتاء المنصرم شكل ما وصفه أحد المسؤولين الأميركيين السابقين بـ «شلال التسليح».